

كتابة على الحيطان..

عامر القيسي

لقرارات اللجنة واعتبر قراراتها عهدا جديدا في بريطانيا للحفاظ على المال العام. تأملوا فقط لو أن هذا حصل لدينا.. منذ البداية ستسبب القضية وتعتبر موجهة من جهة الى جهة أخرى، وستتشابك الطوائف والعشائر والأحزاب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المال الضائع بأسماء مختلفة. ولا تشغل الفضائيات بنقل الاتهامات والتهديدات بين الأطراف المتصارعة على الكعكة العراقية، وتبدأ المافيات بترحيل السراق خارج الحدود بحماية التواطؤات الرسمية أو غض الطرف عن هذه الحالة أو تلك.

قبل الرحيل.. حاسبوهم أو حاسبوني

وأنا أريد أن اتهم نفسي بالتجني على السادة النواب والوزراء والمسؤولين وأطالب كعراقي أن تشكل لجنة خارج المحاصصة لتابعة ضيعان المال العراقي تحت تسميات المخصصات والحمايات والخطورات وزغل البنين والبنات، واستطيع أن أضع واحد من نماذج ضياع خزينة الدولة العراقية للمسؤول المدعو الذي يأتي محملا بالحقائب أكثر مما يأتي بالفائدة للبلد والعباد! انتخبتهم ليمثلوني هنا وفي المحافل الدولية. بعض الدول توجه دعوات لمسؤولين سواء من النواب أو الوزراء أو المدراء العاميين، وتتكل الدولة المضيفة بكافة المصاريف بما في ذلك

عند الكثير من المسؤولين والنواب على حد سواء. وأراني حقيقة متحمسا لتشكيل هذه اللجنة، التي لن يدعو إليها احد، والتي يكون من مهامها إعادة رحيل السادة النواب والمسؤولين في انتخابات ٢٠١٠ فيأخذون معهم ما لا ينبغي أن يأخذوه ويطمرون أسرار الضياع الى يوم يعثرون. إذا تشكلت اللجنة فحاسبوهم قبل الرحيل وإذا لم تشكل فحاسبوني على تجنبياتي غير الوطنية: سالمين.. أغاتي!

ان جاري المسكين المعلم ابو محمد قضى في خدمة الدولة والأجيال ٤٦ عاما حتى أحيل على التقاعد لبلوغه السن القانونية ولم يحصل على سنتمتر مربع واحد من مساحة العراق البالغة ٤٣٥ الف كيلو متر مربع حسب آخر القياسات ومن دون تدخل دول الجوار. امثلة من هذا الطراز لا تعد ولا تحصى ضاع فيها المال العراقي في أفواه الحيتان التي لا تريد أن تشبع أو ترتوي على رأى ومسمع من العراقيين والأصدقاء والأصدقاء الذين ساهموا (لا يبارك الله فيهم) بفعالية يحسدون عليها في انخفاض مستوى بارومتر الضمير والوطنية

مزايدة علنية لبيع حقائب المسافرين في مطار بغداد!

(٢٦٢٣) حقيبة مفقودة لمسافرين وقوات من المارينز ينتظرها تجار الملابس و(البالات) بشغف!



المحرة مع مدير المحطة

وكيف بقيت تلك الحقائب هنا كل تلك الفترة مادمتم تسعون لإصالتها لأصحابها؟ سألته فقال: لقد تم تحديد مدة ٣ أشهر للمسافر الذي يبلغ عن فقده حقيقته لشموله بتعويض مالي فيما لو تعذر العثور على حقيقته، إذ أن حقيبة المسافر عبر شركتنا تبقى نمة عندنا ولابد من تعويض أصحابها، وقد حضر الى هنا العديد ممن فقدت حقائبهم واستدلوا عليها بعد مطابقة محتوياتها مع الكشوفات الموجودة عندنا للتأكد من اكتمالها وسلامتها من العبث، والقانون يقول انه في حالة مرور أكثر من ٣ أشهر على فقدان الحقيبة يسقط حق المسافر في المطالبة بتعويض مالي عنها، ويحق لنا ان نقوم بإعلانها في المزايدة العلنية التي حددت كل ستة أشهر، وقد تأخر الإعلان عنها الآن لأسباب فنية، ولدينا حقائب مفقودة منذ أكثر من عام ونصف وهي معروضة في المزاد الآن، وهذا أول مزاد تقيمه الشركة، واتخذنا هذا المكان ليكون ميسرا للمواطن الوصول اليه بدلا من تحمل متاعب الوصول الى المطار. وهل بيعت الحقائب فعلا؟ ومن اشتراها؟ قال مدير المفقودات: إن مجموعة من التجار معظمهم من أصحاب محال الملابس أو (البالات)، قاموا بزيارة المكان والإطلاع على الشروط ودفعوا مبلغ ٨ ملايين دينار ثمن البضاعة كلها، لكنه لم يصل للمبلغ الذي حددته اللجنة والبالغ ٢٨ مليون دينار عراقي، والمزاد لم يرس على احد حتى كتابة هذا التحقيق؛ ولا نعرف ان كانت الشركة ستستجيب لمطالب التجار وتخفص السعر الأولي، أم انها ستعقد إلى إعادة الإعلان لجلب تجار آخرين؟



أصابه الإحباط واليأس وهو يصفق حقائبه في سيارة الأجرة التي استقلها ليصل بيته بعد رحلة قصيرة قضاها في ربوع وطنه وأهله وجيرانه بعد ان افترق عنهم ٢٢ عاما قضاها في الغربة، وسبب إحباطه انه فقد حقيبتين كانتا مليونتين بالهدايا، وبسرعة اتصل بمطار بغداد الدولي حيث استقل طائرته منه ولا تترانزيت الى سوريا فطلبوا منه ان يزودهم برقم الرحلة ورقم الحقيبتين المثبت على التذكرة وسيتم اتخاذ اللازم، مرت أيام وأشهر والاتصالات ما بين (أبو يوسف) صاحب الحقيبتين المفقودتين ومطار بغداد لم تجد نفعاً، حتى نفض يديه منهما وعدهما من الخسائر.

كتابة وتصوير / أفرح شوقي



ما دعانا لتذكر تلك الحادثة هو ما أعلنته شركة الخطوط الجوية العراقية عبر موقعها الرسمي على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٢ جاء فيه: (مزايدة علنية لبيع حقائب مسافرين مفقودة). إما نص الإعلان فيقول: (استنادا لقانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ المعدل والتعليمات عدد (١) لسنة ١٩٩٠ الخاصة ببيع وإيجار أموال الشركة. تعلن الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية أحد تشيكيات وزارة النقل عن إجراء مزايدة علنية لبيع حقائب مسافرين مفقودة مع محتوياتها والبالغ عددها (١٢١٣) حقيبة وذلك في الساعة العاشرة صباحا من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٠٩/١٠/١٣ في المخزن الكائن قرب معامل التسالجية التابع للسكك الحديدية. فعلى الراغبين بالاشتراك بالمزايدة الحضور في الزمان والمكان المعينين مستصحين معهم التأمينات القانونية بمبلغ مقداره (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار نقدا أو بموجب صك مصدق لحساب الشركة مع جلب المستمسكات الأصولية على ان تستكمل التأمينات القانونية البالغة (٢٪) من مبلغ الإحالة عند رسو المزايدة إضافة الى أجور الإعلان وأجور خدمة بنسبة (٢٪) وأية رسوم قانونية.

نص الإعلان انتهى الى هنا، وقد أثار تساؤلات كثيرة ليس أولها انه كيف يمكن ان تكون حاجيات الناس وممتلكاتهم الشخصية معروضة للبيع من دون علم أصحابها؟ وهل يحدث هذا في بقية شركات الطيران؟ وكيف فقد هذا الكم الهائل من الحقائب؛ وماذا لم تفعل شركة الخطوط العراقية جهودا لإرجاعها الى أصحابها؛ ومن هم مشتركوها وبكم ستباع؛ وهل ستباع مفتوحة أم مغلقة، وهل أخرى تتبعها كيف ومتى.. أسئلة كثيرة لابد من البحث عن إجابات شافية لها. قبل ان نتابع هي أيضا في المزاد العلني!

هل الفقدان متمعد؟

خلال بحثنا عن الموضوع ابلغنا سميع سوار احد المسافرين على متن الخطوط الجوية العراقية في معرض تعليقه على الموضوع قائلاً: لا يجوز بيع حقائب مسافرين تحوي حاجياتهم الشخصية، اعتقد ان الموضوع بحاجة لدراسة والا فان اللجنة ستتعهد بشركة الخطوط الجوية العراقية، فعلاقت تشير الى انها تحدث عن عمد والهدف هو الريح، كما هو واضح؛ أبو بكر العبودي قال لنا: لن تصيبني الدهشة وأنا اسمع عن فقدان أكثر من (١٢٢٣) حقيبة في مطار بغداد الدولي خصوصا، فهذا ما يحدث دائما، فعندما تصل الى المطار قادما من دبي على سبيل المثال وعلى الطائرة المملوكة لشركة (جوبير) غالبا ما يخبرك احد من حقيقتك قد فقدت عليك الانتظار يومين لأن الطائرة (مليئة) بالحقائب ولم تستطع ان تحملها كلها أو انها فقدت في مطار دبي ولكن لا داعي للقلق أيضا فبهذه ليست هي المرة الأولى التي تُنسى فيها حقائب العراقيين!!

وعليك أن تذهب الى مسؤول الشركة في المطار وتبلغه بفقدان حقيقتك وعندها تبدأ الرحلة الطويلة وغالبا ما تكون غير ذات جدوى وتنتهي عادة بإهمال صاحبها متابعها بعد

ان يصاب بالخيبة عوضاً عنها أو قد تصعب العناية أعلى من الوجه كما يقال: أبو رضاب قال انه فقد حقيقته في المطار وبعد ان اتصل بالمعنيين هناك أوصلوه بشخص يبدو انه متعسر وقام بإيصال الحقيبة له بعد ان أخذ العنوان بعد اقل من ساعة، لكنه طلب مبلغاً مقداره ١٠٠ الف دينار ثمناً لإتاعه!! وسأله محدثي قائلاً: أليس من المهم إعطاء سمعة حسنة لمطاراتنا، وتولي امر إيصال المفقودات الى المسافرين كما تفعل كبريات الشركات العربية والعالمية؟

من أسباب فقدان الحقائب!

موضوع الحقائب المفقودة، كارثة حقيقية، هذا ما بدأ به صباح العنبري صاحب شركة جرش للسفر والسياحة في العقد الخامس من عمره، وراح يكمل: لدينا تعامل قديم مع شركة الخطوط الجوية العراقية، منذ حوالي ١٢ عاماً، وقبلها كنت اعمل في الشركة نفسها واعرف كل تفاصيل العمل هناك، وكيف تفقد حقائب المسافرين، وأكاد أجزم ان كل مسافر سواء القادم ام المغادر لابد ان يفقد إحدى حقائبه في مطار بغداد الدولي؛ والأسباب عديدة أولها عدم وضوح رقعة الغمش وهي العلامة التي توضع على الحقيبة للاستدلال على صاحبها وهي تحمل رقم تذكرة المسافر، وهي رديئة الصنع ما يسهل وقوعها أثناء التحميل أو التخزين، وبالتالي عدم معرفة صاحبها، إضافة الى إهمال عمال المطار أحياناً بعدم تحميل الحقائب الى مخازن الطائرة مما يؤدي الى وصول المسافر الى المكان الذي يقصده من دون وصول حقيقته، وفي الأونة الأخيرة تم تشغيل الكثير من عمال التحميل في مطار بغداد وهم لا يحملون أي شهادة دراسية،

انهم أميون تماماً ولا يستطيعون قراءة الكلمات العربية فما بالك وان رقعة الغمش تحوي كلمات ورموزاً باللغة الإنكليزية!! وهي تضع بين الحقائب وربما تذهب الى طائرة أخرى، وقد تكون الطائرة مليئة بالحقائب عندها تحزم البقية في طائرات أخرى وهو احد أسباب فقدانها، وأضاف محدثي بثقة، قد يكون المسافر نفسه سبباً في ضياع حقيقته، عندما يصل متأخراً عن موعد الحضور الى المطار، عندها يكون (الكاونتر) المهيا لاستلام الحقائب مغلقاً، فتذهب عندها الى الطائرة أخرى، وفي قانون الخطوط الجوية يتم تعويض المسافر عن حقيقته المفقودة اذا ما ثبت انها فقدت في رحلة الطائرة المغادرة، وذلك باحتساب مبلغ (٢٠) دولاراً عن كل كيلو غرام مسجل للحقيبة، وبعد ستة أشهر تدخل الحقائب المفقودة المزاد باعتبارها جزءاً من ممتلكات الدولة، كما ينص القانون العراقي الناقد.

مزايدة سرية وياب موصدا!

كان لابد لنا من حضور المزايدة التي حددتها شركة الخطوط الجوية والتي تحدثنا عنها في مقدمة الموضوع وفي موعدها المحدد تماماً، على الرغم من ان المعنيين في قسم المفقودات التابع للشركة العراقية حاولوا إيهامي باحتمال تغيير موعد المزايدة حتى لحظة المزايدة ذاتها؛ ولا تعرف أسباب ذلك؛ إذ اني لم أعلن عن هويتي الصحفية عند سؤالي عن المزايدة هاتفياً، المهم اني وصلت المكان وكان بالضبط خلف جامع برانا وكان عبارة عن مخزنٍ للأمتعة والمفقودات كما دلت البيافة المعلقة على بابه الخارجي، وكان موصداً كأن لا احد بداخله، طرقت الباب وبعد لحظات فتح لنا احدهم وهو يرتدي زي الشرطة، وعندما سألته عن المزايدة قال لي انه انتهى، فقد أقيم في العاشرة صباحاً، والبضاعة بيعت تماماً!! استغربت الأمر الذي جرى بسرعة مع إشارتهم المسبقة لاحتمال تأجيل الموعد؛ جلست قليلاً وأخبرتهم اني صحفية أود ان اكتب عن الموضوع وأصور الحقائب، كان ردهم الرفض التام لأنه ممنوع؛ وبعد مناقشة قصيرة بأهمية الحديث عن نشاطاتهم في الحفاظ على الحقائب وعرضها على الرأي العام لاحتمال ان يستدل أصحاب الحقائب عليها، حصلت الموافقة وبدأت رحلة السؤال.

تلال من الحقائب!

كان المكان عبارة عن غرفة صغيرة فيها مكتب بسيط وخلف زجاجها العازل بدت قاعة كبيرة تحوي أكواماً من الحقائب متنوعة الشكل والحجم، والمفتتات الملقوفة بإحكام، ومعظمها



الحقائب المفقودة

رص بعناية، في حين بدأ الكثير منها بموديلات حديثة وتشني بأنها مليئة بالحاجيات والأسرار معاً، بصراحة هالتي منظرها، وخلصت أول مرة كأنها تلال من النفايات الأنيقة وهي معدة للطر بعداً من أعين الناظرين؛ وعندما سألت عن عددها قيل لي انها بالضبط ١٢٢٣ حقيبة.. تقابلها على الجانب الآخر (١٤٠٠) حقيبة أخرى في انتظار البيع كونها جاءت حديثة، لا يتابعون موضوع حقائبهم الضائعة بعد الإبلاغ عنها، قاطعنا جاسم محسن من شرطة الكمارك قائلاً: نعني بتفتيش الحقائب قبل خزنها وتثبيت محتوياتها في سجلات لدينا ومن ثم إغلاقها مرة ثانية، وبانتظار البيع وفق نظام المزايدات العلنية؛ وقبل ان أبدأ رحلة السؤال اخبرني جمال هادي مسؤول قسم المفقودات: ان الكثير من شركات الطيران الأخرى لا تبقى في مخازنها حقائب مسافرين مفقودة أكثر من شهرين وتقوم بإتلافها أو بيعها، وتكفيها وحيداً لإننا شركة ذات تمويل ذاتي؛ وسبق للشركة (ويقصد الخطوط الجوية) ان قامت بتعويض فائدي تلك الحقائب بمبالغ نقدية بلغت ٢٠ دولاراً لكل كيلو غرام الواحد لكل وزن الحقيبة المفقودة، وما هي إجراءاتكم لإيصال الحقائب الى أصحابها

مدة؛ لكنه لم يجيني وراح يكمل: هذا اول مزاد لبيع الحقائب منذ خمسة أعوام، والمكان الذي علمناه مخزناً للحقائب المفقودة يبلغ إيجاره ١٦ مليون دينار، وهذا مبلغ كبير تتحمل تكاليفه وحيداً لإننا شركة ذات تمويل ذاتي؛ وسبق للشركة (ويقصد الخطوط الجوية) ان قامت بتعويض فائدي تلك الحقائب بمبالغ نقدية بلغت ٢٠ دولاراً لكل كيلو غرام الواحد لكل وزن الحقيبة المفقودة، وما هي إجراءاتكم لإيصال الحقائب الى أصحابها

حقائب قوات المارينز مفقودة

أيضاً! وما هي أهم أسباب فقدان الحقائب برياكي؟ سألت محدثي فقال:

يحصل الضياع بسبب عدم وجود رحلات مباشرة، وفي دبي مثلاً هناك بنايتان (ترانزيت) ويؤدي ذلك الى ان تصل الحقائب خلال يوم أو يومين عن موعد وصول صاحبها وعندها يحصل الفقدان، والكثيرون لا يتابعون موضوع حقائبهم الضائعة بعد الإبلاغ عنها، قاطعنا جاسم محسن من شرطة الكمارك قائلاً: نعني بتفتيش الحقائب قبل خزنها وتثبيت محتوياتها في سجلات لدينا ومن ثم إغلاقها مرة ثانية، وبانتظار البيع وفق نظام المزايدات العلنية؛ وقبل ان أبدأ رحلة السؤال اخبرني جمال هادي مسؤول قسم المفقودات: ان الكثير من شركات الطيران الأخرى لا تبقى في مخازنها حقائب مسافرين مفقودة أكثر من شهرين وتقوم بإتلافها أو بيعها، وتكفيها وحيداً لإننا شركة ذات تمويل ذاتي؛ وسبق للشركة (ويقصد الخطوط الجوية) ان قامت بتعويض فائدي تلك الحقائب بمبالغ نقدية بلغت ٢٠ دولاراً لكل كيلو غرام الواحد لكل وزن الحقيبة المفقودة، وما هي إجراءاتكم لإيصال الحقائب الى أصحابها

3% فقط من الحقائب المفقودة تعود لأصحابها الأصليين!

الكريمة والآثار والتحف فيتم مصادرتها لصالح الشركة لأنها مواد غير مسموح حملها في حقائب من دون الإخبار عنها. وقبل ان نلوي ادراجنا عائدتين لاحفظنا أشكالاً غريبة لبعض الحقائب وتبدو كأنها صناديق من البلاستيك المحكم ذي اللون الأسود، وعندما سألت عنها قيل لي انها تعود لقوات المارينز العائدين الى بلدانهم، وغالبا ما تحوي بدلات حربية ودروعاً وبساطيل يأخذونها معهم للذكري!